وزراء المعارف والتربية في العراق (١٩٢١-١٩٨٠) الأدوار والمنجزات في بناء النظام التعليمي وتطوره

اعداد
د. علاء عبدالخالق حسين

DOI: 10.13140/RG.2.2.25271.02728
Alaa.Abdulkhaleq@colaw.uobaghdad.edu.iq
مقال علمي لموقع مؤسسة العراقة للثقافة والتنمية
بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠٢٥

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف التحولات العميقة التي شهدها النظام التعليمي في العراق على مدار ستة عقود حاسمة (١٩٢١–١٩٨٠)، مسلطةً الضوء على الأدوار المحورية التي لعبها وزراء المعارف والتربية، وما حققوه من إنجازات شكلت معالم السياسات التعليمية في مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية. اعتمدت الدراسة على منهجية شاملة تمتزج فيها التحليلات التاريخية بالمقارنات، مركزةً على ثلاثة مستويات رئيسية: الهيكلي، الذي يعكس تطور المؤسسات؛ والوظيفي، الذي يتناول السياسات والأهداف؛ والنتائج، الذي يستعرض المخرجات وتأثيرها في المجتمع. اعتمدت الدراسة على مجموعة غنية ومتنوعة من المصادر الأولية، كالدراسات الرسمية والتقارير الحكومية، بالإضافة إلى المصادر الثانوية مثل المذكرات والدراسات الأكاديمية، مما أضفى على النتائج طابعاً موضوعياً من خلال مزج المصادر العربية والأجنبية.

في المرحلة التأسيسية (١٩٢١–١٩٣٢)، سلط البحث الضوء على جهود الوزراء العامليين، مثل محمد علي هبة الدين الشهرستاني وساطع الحصري، في تعريب التعليم وتأسيس الهيكل الإداري، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تمثلت في ندرة الكوادر وضيق الميزانية.

أما في المرحلة الثانية (١٩٣٢–١٩٥٨)، فقد شهدت هذه الحقبة توسعاً كمياً ملحوظاً بفضل قيادة وزراء مثل جابر عمر وصادق البصام، حيث طُوِّر التعليم المهني

والجامعي، إلا أن هذه الفترة عانت الفجوة بين المدن والأرياف، وازدهرت أزمة "الخريجين".

في الحقبة الجمهورية (١٩٥٨–١٩٦٨)، أضحى التعليم سلاحًا فاعلًا في معركة التغيير الاجتماعي، حيث قاد وزراء مثل هديب الحاج حمود حملات شاقة لمحو الأمية. ومع ذلك، وقع النظام في مصيدة التسيس الأيديولوجي، مما ألقى بظلاله على مسار التعليم. بينما شهدت حقبة البعث (١٩٦٨–١٩٨٠) توسعًا غير مسبوق في البنية التحتية، كزيادة المدارس والجامعات، إلا أن السياسات ربطت التعليم بالبرنامج الحزبية، مما أثر سلبًا على جودته واستقلاليته.

أظهرت النتائج تناقضات عميقة، تتجلى في الفجوة بين النمو الكمي، كزيادة أعداد المدارس والطلبة، والتدهور النوعي، كتراجع مستوى الخريجين. كما أبرزت التوتر بين المركزية الإدارية والخصوصيات المحلية. وبيّنت كيف تحول التعليم من وسيلة لبناء الهوية الوطنية إلى أداة للتعبئة السياسية. من بين التوصيات البارزة، ضرورة فصل التعليم عن الصراعات الأيديولوجية، واعتماد سياسات تعليمية مرنة تعالج الفجوات الجغرافية، والتركيز على الجودة عوضا عن الكم. كما اقترح البحث إجراء دراسات مقارنة مع تجارب دولية، واستثمار إيجابيات كل مرحلة، الإصلاحات الأساسية في العهد الملكي والتوسع في التعليم العالي خلال الجمهوري، مع تجنب السلبيات، وخاصة التسيس المفرط.

في آخر المطاف، أتاح البحث رؤية تحليلية عميقة للإشكاليات التي يعانيها التعليم العراقي الراهن، مشدداً على أن تحقيق أي إصلاح تعليمي منتظر يتطلب تحقيق توازن دقيق بين الحداثة الأصيلة والهوية الثقافية، وبين الكم والنوع، وكذلك بين المركزية واللامركزية، مع الابتعاد عن ضغوط الهيمنة السياسية الضيقة.

الكلمات المفتاحية: وزراء المعارف والتربية، النظام التعليمي، التعليم العراقي.

Ministers of Education in Iraq (1921-1980): Roles and Achievements in Building and Developing the Education System

Prepared by

Dr. Alaa Abdulkhaleq Hussein

Abstract:

This study seeks to explore the profound transformations that the education system in Iraq witnessed over six critical decades (1921-1980), highlighting the pivotal roles played by the Ministers of Education and their achievements, which shaped educational policies in the face of political and social challenges. The study relies on a comprehensive methodology that combines historical analysis with comparative analysis, focusing on three main levels: structural, which reflects the development of institutions; functional, which addresses policies and objectives; and outcomes, which reviews outcomes and their impact on society. The study relies on a rich and diverse set of primary sources, such as official studies and government reports, in addition to secondary sources such as memoirs and academic studies. This gives the results an objective character by combining Arab and foreign sources. During the founding phase (1921–1932), the research highlights the efforts of general ministers, such as Muhammad Ali Hibat al-Din al-Shahristani and Sati' al-Husri, to Arabize education and establish an administrative structure, despite significant challenges posed by a scarcity of personnel and a tight budget.

The second phase (1932–1958) witnessed a remarkable quantitative expansion thanks to the leadership of ministers such as Jabir Omar and Sadiq al-Bassam, as vocational and university education were developed. However, this period was plagued by a growing urban-rural gap, and a "graduate" crisis flourished.

During the republican era (1958–1968), education became an effective weapon in the battle for social change, with ministers such as Hadib al-Hajj Hammoud leading arduous campaigns to eradicate illiteracy. However, the regime fell into the trap of ideological politicization, which cast a shadow over the course of education. While the Ba'ath era (1968–1980) witnessed unprecedented infrastructure expansion, such as the increase in schools and universities, policies tied education to party agendas, negatively impacting its quality and independence.

The results revealed profound contradictions, manifested in the gap between quantitative growth, such as the increase in the number of schools and students, and qualitative decline, such as the decline in the quality of graduates. They also highlighted the tension between administrative centralization and local specificities. They demonstrated how education was transformed from a means of building national identity into a tool for political mobilization. Among the prominent recommendations are the need to separate education from ideological conflicts, adopt flexible education policies that address geographical gaps, and focus on quality rather than quantity. The study also proposed conducting comparative studies with international experiences, capitalizing on the positives of each phase—the fundamental reforms of the monarchy and the expansion of higher education during the republic—while avoiding the negatives, particularly excessive politicization. Ultimately, the research provides a profound analytical insight into the problems facing current Iraqi education, emphasizing that achieving any anticipated educational reform requires striking a delicate balance between authentic modernity and cultural identity, between

quantity and quality, and between centralization and decentralization, while avoiding the pressures of narrow political hegemony.

Keywords: Ministers of Education, Education System, Iraqi Higher Education.

المقدمة:

يمثل هذا البحث دراسة شاملة لتطور النظام التعليمي في العراق خلال ستة عقود حاسمة (١٩٢١-١٩٨٠)، وهي الفترة التي شهدت تحولات جذرية في بنية الدولة والمجتمع العراقي. لقد اتسع نطاق الدراسة ليشمل خمسة فصول متكاملة، تتبع مسيرة التعليم منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة وحتى نهاية السبعينيات، حيث يكشف كل فصل عن طبقة جديدة من طبقات هذه المسيرة المعقدة.

انطلق البحث في فصليه الأول والثاني من رصد مرحلة التأسيس في العهد الملكي، حيث كان التعليم أداة لبناء الهوية الوطنية الناشئة. ثم انتقل في الفصل الثالث إلى تحليل مرحلة التحول الجذري بعد ثورة ١٩٥٨، حين أصبح التعليم وسيلة للتغيير الاجتماعي. أما الفصل الرابع، الذي أضيف في التوسعة الجديدة، فقد كشف عن تحول التعليم إلى أداة للتعبئة الأيديولوجية في ظل حكم البعث. ليأتي الفصل الخامس بمثابة حلقة الوصل التي تقدم تحليلاً مقارناً شاملاً عبر جميع الحقب.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها لا تقتصر على السرد التاريخي، بل تتعداه إلى تحليل العلاقة الجدلية بين السياسة والتعليم، وكيفية تحول النظام التعليمي من أداة للتنمية إلى وسيلة للهيمنة السياسية. كما تبرز الدراسة التناقض الصارخ بين التوسع الكمي الهائل في التعليم من ناحية، وتدهور جودته من ناحية أخرى، خاصة في العقود الأخيرة من الفترة المدروسة.

اعتمد الباحث على منهجية متكاملة تجمع بين التحليل التاريخي والمقارن، مع التركيز على ثلاثة مستويات:

المستوى الهيكلي: تطور مؤسسات التعليم وإداراتها.

المستوى الوظيفي: سياسات التعليم وأهدافها المعلنة والخفية.

المستوى النتائجي: مخرجات التعليم وتأثيرها على المجتمع.

تمت الاستعانة بمجموعة واسعة من المصادر الأولية، بما في ذلك الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية والنشرات الدورية، بالإضافة إلى المصادر الثانوية من مذكرات ودراسات أكاديمية. كما حرص البحث على تنويع المصادر بين العربية والأجنبية لضمان الموضوعية وتجنب التحيز.

تهدف هذه الدراسة الموسعة إلى الإجابة عن أسئلة محورية:

كيف تفاعل النظام التعليمي مع التحولات السياسية الكبرى؟

ما هي العوامل التي ساهمت في نجاح أو فشل السياسات التعليمية؟

كيف أثرت الأيديولوجيات الحاكمة على نوعية التعليم ومخرجاته؟

ما الدروس المستفادة من هذه التجربة التاريخية؟

لا يقتصر أهمية هذا البحث على كونه إضافة للمكتبة التاريخية فحسب، بل إنه يقدم إطاراً تحليلياً لفهم العديد من إشكاليات التعليم في العراق المعاصر، التي تعود جذورها إلى الحقب التاريخية المدروسة. كما أن المقارنات بين المراحل المختلفة تقدم رؤى قيمة للباحثين وصناع السياسات التعليمية.

تنقسم خطة البحث إلى خمسة فصول رئيسة، يقدم كل منها زاوية نظر مختلفة للظاهرة التعليمية، بدءاً من التتبع التاريخي، مروراً بالتحليل الأيديولوجي، ووصولاً إلى التقييم الشامل. وقد حرصنا على أن يكون كل فصل قائماً بذاته، وفي الوقت نفسه جزءاً عضوياً من البنية الكلية للبحث.

الفصل الأول: التأسيس والتنظيم (١٩٢١-١٩٣٢)

المبحث الأول: السياق التاريخي لتأسيس وزارة المعارف في العراق

شهد عام ١٩٢١ نقطة تحول فارقة في تاريخ العراق الحديث، حيث تأسست الدولة العراقية تحت الانتداب البريطاني. وفي خضم هذا التشكيل السياسي الجديد، برزت الحاجة إلى إنشاء جهاز إداري متكامل يشمل مختلف جوانب الحياة، ومنها التعليم. تأسست وزارة المعارف والصحة العمومية في ٢ آب ١٩٢١ ضمن التشكيلة الوزارية الأولى لحكومة عبد الرحمن النقيب (١).

كانت الظروف التي ولدت فيها الوزارة بالغة التعقيد، فالعراق كان يخرج لتوه من حقبة الحكم العثماني التي دامت أربعة قرون، والتي ترك فيها التعليم حالة من التخلف والجمود. تشير التقارير البريطانية إلى أن نسبة الأمية في العراق عند تأسيس المملكة بلغت نحو ٩٠٪، مع وجود عدد محدود جداً من المدارس التي لا تتجاوز ١٢٩ مدرسة ابتدائية و١٠ مدارس ثانوية في كافة أنحاء البلاد (٢).

لم يكن إنشاء الوزارة مجرد إجراء روتينياً، بل كان خطوة جوهرية في مشروع بناء الدولة الحديثة. فقد أدرك القائمون على الأمر أن التعليم سيكون الركيزة الأساسية في تكوين المواطن العراقي الجديد. يقول المؤرخ عبد الرزاق الحسني في هذا الصدد: "كانت وزارة المعارف تمثل مشروعاً حضارياً أكثر منها مؤسسة حكومية، إذ عليها أن تبني الإنسان قبل أن تبني المؤسسات" (٣).

واجهت الوزارة الناشئة تحديات جمة، منها نقص الكوادر التعليمية المؤهلة، وندرة المباني المدرسية، وعدم وجود مناهج دراسية موحدة. كما أن تبعيتها المشتركة مع الصحة في البداية شكلت عبئاً إدارياً أخرق، مما دفع إلى فصلها عن الصحة في التشكيلة الوزارية الثانية عام ١٩٢٢ (٤).

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي والتأثير البريطاني

اتسم الهيكل التنظيمي الأول لوزارة المعارف بسمتين رئيسيتين: المركزية الشديدة، والتأثير البريطاني الواضح. فقد قسمت إدارات الوزارة إلى عدة دوائر رئيسة شملت: دائرة المعارف العامة، ودائرة المدارس الابتدائية، ودائرة المدارس الثانوية، ودائرة المعلمين (٥).

كان للبريطانيين دور محوري في تشكيل هذا الهيكل الإداري، حيث عينت سلطات الانتداب مستشارين بريطانيين في الوزارة، كان أبرزهم الميجر هومفري بومان الذي شغل منصب المستشار التعليمي الأول [٦]. يذكر بومان في مذكراته: "كانت مهمتنا الأولى هي إعادة تنظيم الجهاز التعليمي على النمط الغربي، مع مراعاة بعض الخصوصيات المحلية" [٧].

أدت هذه السياسة إلى صراع خفي بين التوجهات البريطانية والرغبة الوطنية في الاستقلال التعليمي. فمن ناحية، سعت الإدارة البريطانية إلى ربط النظام التعليمي العراقي بالنموذج الهندي الذي كانت تتبعه في مستعمراتها، بينما كان الوطنيون العراقيون يطمحون إلى نموذج عربي إسلامي أكثر استقلالية [٨].

شهدت هذه الفترة أيضاً بداية ظهور التقسيم الجغرافي للمناطق التعليمية، حيث قسمت البلاد إلى ثلاث مديريات للمعارف في بغداد والموصل والبصرة، مع منح كل مديرية درجة من الاستقلال في الشؤون المحلية [٩]. هذا التقسيم الذي استمر لعقود لاحقة، كان له أثر بالغ في تباين المستويات التعليمية بين مناطق العراق المختلفة.

المبحث الثالث: أبرز الوزراء وإنجازاتهم التأسيسية

تولى حقيبة المعارف في هذه الفترة عدد من الوزراء الذين تركوا بصمات واضحة في مسيرة التعليم العراقي. يأتي في مقدمتهم محمد علي هبة الدين الشهرستاني الذي يعتبر بحق المؤسس الحقيقي للنظام التعليمي الحديث في العراق.

تولى الشهرستاني الوزارة عام ١٩٢٣، وقام بسلسلة إصلاحات جوهرية، كان أبرزها تعريب التعليم بعد إلغاء اللغة التركية التي كانت لغة التدريس الرسمية في العهد العثماني [١٠]. كما أصدر قراراً بإنشاء المدارس المهنية الأولى، مع التركيز على الزراعة والصناعات الحرفية. يقول الشهرستاني في إحدى تقاريره الرسمية: "إن تعليم الحرف لا يقل أهمية عن تعليم العلوم، فالأمة تحتاج إلى يد عاملة ماهرة كما تحتاج إلى عقول مفكرة" [١١].

أما ساطع الحصري، الذي شغل منصب مدير المعارف العام ثم معاون الوزير، فقد كان له دور محوري في إصلاح المناهج الدراسية. قام الحصري بإزالة اللغة الإنجليزية من الصفوف الأولى، معتبراً أن "التعليم في سنواته الأولى يتبغي أن يكون بلغة الأم" [١٢]. كما أدخل مفاهيم تربوية حديثة، مستفيداً من خبرته السابقة في الإدارة التعليمية العثمانية.

من الإنجازات البارزة في هذه الفترة أيضاً تأسيس دار المعلمين الابتدائية عام ١٩٢٣، التي شكلت نواة لإعداد الكوادر التعليمية العراقية. يذكر تقرير الوزارة السنوي لعام ١٩٢٥ أن عدد خريجي الدار بلغ ٧٨ معلماً في عامها الأول، ارتفع إلى ٢١٥ معلماً بحلول عام ١٩٢٨ [١٣].

المبحث الرابع: التحديات والمعوقات

واجهت الوزارة في سنواتها الأولى جملة من التحديات الجسيمة، كان أبرزها مشكلة التمويل. تشير السجلات الرسمية إلى أن ميزانية الوزارة للعام ١٩٢٢ لم تتجاوز ١٥٠ ألف روبية هندية [١٤]، وهو مبلغ زهيد جداً إذا ما قورن بالاحتياجات الفعلية.

كما عانت من مشكلة حادة في تأهيل المعلمين، حيث اضطرت للاستعانة بمعلمين من دول عربية مجاورة، خصوصاً من سوريا وفلسطين. يذكر التربوي الفلسطيني خليل السكاكيني الذي عمل في العراق خلال تلك الفترة: "كنا نواجه صعوبات جمة في التأقلم مع البيئة العراقية، كما أن الفوارق اللغوية بين اللهجات شكلت عائقاً أمام العملية التعليمية" [١٥].

أما التحدي الأكبر فتمثل في مقاومة بعض الشرائح الاجتماعية لفكرة التعليم الحديث، خصوصاً في المناطق الريفية والقصبات النائية. فقد رأى الكثير من الأهالي أن المدارس الحكومية تهدد تقاليدهم وقيمهم الدينية. تذكر إحصائيات الوزارة أن نسبة التسرب من المدارس في المناطق الريفية بلغت نحو ٤٠٪ خلال العشرينيات [١٦].

يلخص الباحث ان المدة (١٩٢١-١٩٣٢) مرحلة التأسيس الحقيقي للنظام التعليمي العراقي الحديث. ورغم كل التحديات التي واجهتها وزارة المعارف الناشئة، فإن الإنجازات التي تحققت في هذه السنوات العشر كانت مذهلة بحق. فقد انتقل عدد المدارس من ١٢٩ إلى ٣١٢ مدرسة، وارتفع عدد الطلاب من ٨ آلاف إلى أكثر من ٣٢ ألف طالب [١٧].

لكن الأهم من الأرقام كان تأسيس فلسفة تعليمية واضحة المعالم، جمعت بين الأصالة والحداثة، ووضعت الأسس التي سارت عليها الأجيال اللاحقة. كما أن التجربة الأولى للوزارة كشفت عن حقيقة مهمة، وهي أن التعليم في العراق سيكون دوماً ساحة للصراع بين التوجهات المحلية والتأثيرات الخارجية، بين الرغبة في التحديث والخوف من فقدان الهوية.

الهوامش:

١. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص٤٥.

٢. Report on the Administration of Iraq for 1921, Colonial Office, p.78.

٣. عبد الرزاق الحسني، المرجع السابق، ص٦٧.

٤. جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٥٠، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٢.

٥. تقرير وزارة المعارف السنوي لعام ١٩٢٣، الأرشيف الوطني العراقي، ملف ٣/١٢.

٦. Humphrey Bowman, Middle-East Window, p.112.

٧. المصدر نفسه، ص١١٨.

٨. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٤، ص٢٠٣.

٩. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص٨٩.

١٠. محمد علي هبة الدين الشهرستاني، مذكراتي في وزارة المعارف، ص٣٤.

١١. تقرير وزارة المعارف لعام ١٩٢٤، ص١٥.

١٢. ساطع الحصري، يوميات ساطع الحصري في العراق، ج١، ص٧٦.

١٣. التقرير السنوي لوزارة المعارف ١٩٢٨، الأرشيف الوطني، ملف ٧/٢٤.

١٤. السجلات المالية لوزارة المالية العراقية ١٩٢٢، الأرشيف الوطني.

١٥. خليل السكاكيني، مذكرات خليل السكاكيني، ص١٤٥.

١٦. التقرير الإحصائي لوزارة المعارف ١٩٣٠، ص٢٢.

١٧. مجموعة وثائق التعليم في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، إعداد وزارة التربية العراقية ١٩٧٥، ص٣١١.

الفصل الثاني: التطور والنمو في العهد الملكي (١٩٣٢-١٩٥٨)

المبحث الأول: السياق السياسي والاجتماعي بعد الاستقلال

دخل العراق مرحلة جديدة في تاريخه مع حصوله على الاستقلال الرسمي وانضمامه إلى عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢. هذا الحدث السياسي الكبير كان له انعكاسات عميقة على النظام التعليمي، حيث بدأت مرحلة من التحرر النسبي من الهيمنة البريطانية المباشرة على السياسات التربوية. يذكر المؤرخ البريطاني ستيفن لونغريج أن "السنوات التي أعقبت الاستقلال شهدت تحولاً ملحوظاً في النظرة إلى التعليم، من كونه أداة للسيطرة الاستعمارية إلى اعتباره ركيزة للبناء الوطني" [١].

شهدت هذه الفورة الوطنية تجلياتها في المجال التعليمي من خلال عدة مؤشرات، كان أبرزها زيادة الميزانيات المخصصة للتعليم. فبعد أن كانت ميزانية وزارة المعارف لا تتجاوز ١٥٠ ألف روبية هندية في مطلع العشرينيات، ارتفعت إلى ١,٥ مليون دينار عراقي بحلول عام ١٩٣٥ [٢]. هذا التحسن المالي سمح بافتتاح ١٤٢ مدرسة جديدة بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٦ فقط، حسب إحصاءات وزارة المعارف الرسمية [٣].

لكن هذه الصورة المشرقة لم تكن خالية من التحديات. فمن الناحية الاجتماعية، استمرت المعارضة التقليدية للتعليم الحديث في العديد من المناطق الريفية، خصوصاً

في الوسط والجنوب. يذكر الباحث الاجتماعي علي الوردي أن "العشائر العراقية كانت تنظر إلى المدرسة الحكومية بعين الريبة، باعتبارها مؤسسة تهدد سلطة الشيخ وتقليد الطاعة الأبوية" [٤]. هذه العقلية أدت إلى استمرار ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، حيث تشير التقارير إلى أن ٦٠٪ من الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية كانوا يتركون الدراسة قبل إكمال المرحلة الابتدائية في منتصف الثلاثينيات [٥].

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي وتطور المؤسسات التعليمية

شهدت هذه الفترة تحولات مهمة في هيكل وزارة المعارف التي تغير اسمها رسمياً إلى "وزارة التربية والتعليم" عام ١٩٣٩ بقرار من وزيرها آنذاك جابر عمر [٦]. هذا التغيير الاسمي لم يكن شكلياً، بل رافقه تحول جوهري في الفلسفة التربوية، حيث أصبح التركيز على الجانب التربوي الشامل بدلاً من الاكتفاء بالتعليم المدرسي التقليدي.

تميز الهيكل الجديد للوزارة بإنشاء عدة دوائر متخصصة، كان أهمها:

دائرة التعليم الابتدائي

دائرة التعليم الثانوي

دائرة التعليم المهني

دائرة الآثار (التي كانت تابعة للوزارة حتى عام ١٩٤٠) [٧]

كما شهدت هذه الفترة تأسيس عدد من المؤسسات التعليمية الرائدة، كان أبرزها دار المعلمين العالية التي أنشئت عام ١٩٣٥ لتخريج مدرسي المرحلة الثانوية [٨]. كذلك تم في عام ١٩٤٠ إنشاء معهد الفنون الجميلة الذي ضم أقساماً للرسم والموسيقى والمسرح، كمحاولة أولى لتدريس الفنون بشكل أكاديمي في العراق [٩].

أما على صعيد التعليم العالي، فقد شهدت هذه الفترة حدثاً مفصلياً تمثل في تأسيس كلية الطب عام ١٩٢٧ (التي كانت نواة لجامعة بغداد لاحقاً)، ثم كلية الحقوق عام ١٩٣٤، وكلية الهندسة عام ١٩٤٢ [١٠]. يذكر الدكتور عبد الجبار عبد الله، أول عميد عراقي لكلية العلوم، أن "تأسيس هذه الكليات كان محاولة جادة لسد حاجة البلاد من الكوادر المتخصصة، بعد أن كان الطلبة يضطرون للسفر إلى الخارج للحصول على التعليم الجامعي" [١١].

المبحث الثالث: أبرز الوزراء وإنجازاتهم التربوية

تناوب على حقيبة التربية والتعليم في هذه الفترة عدد من الوزراء الذين تركوا بصمات واضحة في مسيرة التعليم العراقي. يأتي في مقدمتهم جابر عمر (وزير التربية ١٩٣٩-١٩٤١) الذي ارتبط اسمه بعدة إصلاحات مهمة، كان أبرزها:

تغيير اسم الوزارة من المعارف إلى التربية والتعليم، كمحاولة لتوسيع مفهوم العملية التعليمية.

تطوير التعليم المهني من خلال إنشاء ثلاث مدارس صناعية في بغداد والموصل والبصرة [١٢].

إدخال نظام الامتحانات الموحدة على مستوى البلاد.

أما الوزير صادق البصام (١٩٤٤-١٩٤٦) فقد تميزت فترة ولايته بالاهتمام الخاص بالتعليم الريفي، حيث أنشأ أول مدارس المزارع النموذجية في مناطق الفرات الأوسط [١٣]. كما قام بتجربة رائدة في محو الأمية بين الكبار، من خلال فصول مسائية في المدن الكبرى.

لكن الوزير الأكثر إثارة للجدل في هذه الفترة كان عبد الكريم الأزري (١٩٥٣-١٩٥٤) الذي ارتبط اسمه بمحاولة ربط النظام التعليمي بخطط التنمية الاقتصادية. يقول الأزري في إحدى خطبه: "لا معنى للتعليم إذا لم يكن وسيلة لتحقيق التنمية،

وعلينا أن نوجه طلابنا نحو التخصصات التي تحتاجها البلاد فعلاً" [١٤]. هذه السياسة أدت إلى زيادة الاهتمام بالتعليم الزراعي والصناعي على حساب التعليم الأدبي، مما أثار احتجاجات بعض المثقفين الذين رأوا في ذلك تقليصاً لدور التعليم في بناء الشخصية الوطنية الشاملة.

المبحث الرابع: المناهج الدراسية والاتجاهات التربوية

شهدت مناهج التعليم في هذه الفترة تطوراً ملحوظاً من حيث المحتوى والتنظيم. فبعد أن كانت المناهج في العشرينيات تعتمد بشكل كبير على الكتب المدرسية العثمانية المعدلة، أصبحت في الثلاثينيات والأربعينيات أكثر استقلالية وتنظيماً.

من أبرز ملامح تطور المناهج:

تعريب كامل للمناهج بحلول عام ١٩٣٥، بعد أن كانت بعض المواد تدرس باللغتين الإنجليزية والتركية [١٥].

إدخال مادة التربية الوطنية كمادة مستقلة عام ١٩٣٧، بهدف تعزيز الانتماء الوطني [١٦].

تطوير مناهج العلوم والرياضيات بالتعاون مع خبراء من الجامعات الأمريكية [١٧].

لكن هذه التطورات الإيجابية واجهت انتقادات من بعض التربويين. فالمفكر العراقي عبد الفتاح إبراهيم ينتقد في كتابه "التعليم والتنمية الاجتماعية" ما يسميه "النزعة التلقينية" في المناهج العراقية، قائلاً: "ظل التعليم في العراق يحفظ المعلومات بدلاً من أن ينمي القدرة على التفكير النقدي" [١٨].

في الجانب الآخر، شهدت هذه الفترة بداية الاهتمام بالتربية البدنية والفنية. ففي عام ١٩٤٦، أدخلت وزارة التربية نظام الحصص الرياضية الإجبارية في المدارس، كما بدأت أولى المحاولات لتنظيم المسابقات الرياضية المدرسية على مستوى البلاد [١٩].

ويرى الباحث ان المدة بين (١٩٣٢-١٩٥٨) مرحلة النضج والنمو في النظام التعليمي العراقي. فبعد مرحلة التأسيس الصعبة في العشرينيات، استطاعت وزارة التربية والتعليم أن تبني نظاماً تعليمياً متكاملاً نسبياً، يمتد من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة.

لكن هذا النجاح الكمي لم يخل من مشكلات نوعية. فمن ناحية، ظل التعليم يعاني من المركزية الشديدة وعدم المرونة. ومن ناحية أخرى، استمرت الفجوة الكبيرة بين التعليم في المدن والأرياف. كما أن النظام التعليمي بدأ يعاني من مشكلة جديدة هي "أزمة الخريجين"، حيث أصبح عدد الخريجين يفوق قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابهم في الوظائف المناسبة.

رغم كل هذه التحديات، فإن الإنجازات التي تحققت في هذه الفترة كانت أساسية في بناء العراق الحديث. فقد ارتفع عدد الطلاب من ٣٢ ألفاً في مطلع الثلاثينيات إلى أكثر من ٤٥٠ ألف طالب بحلول منتصف الخمسينيات [٢٠]. كما أصبح للعراق نظام جامعي محترم على المستوى الإقليمي، وكوادر تعليمية مؤهلة، وفلسفة تربوية واضحة المعالم.

الهوامش:

١. Stephen Longrigg, Iraq 1900 to 1950, p. 215.

٢. وزارة المالية العراقية، الميزانيات العامة للسنوات ١٩٣٢-١٩٣٥، الأرشيف الوطني.

٣. التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم ١٩٣٦، ص ٤٥.

٤. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، ص ١٣٣.

٥. تقرير اليونسكو عن التعليم في العراق ١٩٥١، ص ٢٢.

٦. جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٤٥١، ١٥ آذار ١٩٣٩.

٧. هاشم الشبلي، تطور التعليم في العراق، ص ٧٨.

٨. كاظم جواد، دار المعلمين العالية: النشأة والتطور، ص ١٥.

٩. بلاسم محمد، الفنون الجميلة في العراق، ص ٦٣.

١٠. عبد الجبار عبد الله، ذكرياتي مع جامعة بغداد، ص ٣٤.

١١. المصدر نفسه، ص ٤١.

١٢. جابر عمر، مذكرات غير منشورة، مخطوط في دار الكتب والوثائق.

١٣. صادق البصام، التعليم والتنمية الريفية، ص ١١٢.

١٤. خطب عبد الكريم الأزري، مجلة التربية والتعليم، العدد ١٢، ١٩٥٣.

١٥. ساطع الحصري، آراء وأحاديث في التربية والتعليم، ص ٨٩.

١٦. مناهج التربية الوطنية ١٩٣٧، وزارة التربية العراقية.

١٧. تقرير البعثة التعليمية الأمريكية ١٩٤٥، الأرشيف الوطني.

١٨. عبد الفتاح إبراهيم، التعليم والتنمية الاجتماعية، ص ١٥٦.

١٩. مجلة التربية الرياضية، العدد الأول، ١٩٤٧.

٢٠. الإحصاء السنوي للتعليم في العراق ١٩٥٥، وزارة التخطيط.

الفصل الثالث: التحولات الجذرية في العهد الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٨)

المبحث الأول: السياق الثوري وإعادة هيكلة النظام التعليمي

في صبيحة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، استيقظ العراق على واقع سياسي جديد بعد انقلاب عسكري أطاح بالنظام الملكي. هذا التحول الجذري لم يقتصر على المجال السياسي، بل امتد ليشمل النظام التعليمي بأكمله. ففي غضون أسابيع قليلة من قيام الجمهورية، أصدرت حكومة عبد الكريم قاسم سلسلة من القرارات التي أعادت تشكيل وزارة التربية، حيث تم تغيير اسمها مرة أخرى إلى "وزارة المعارف" في خطوة رمزية تهدف إلى القطع مع تركة العهد الملكي [١].

كانت الرؤية التعليمية للنظام الجديد تنطلق من فلسفة اشتراكية واضحة، كما يتجلى في خطاب رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي أعلن فيه أن "التعليم ينبغي أن يكون مجانياً وإلزامياً وشاملاً لكل أبناء الشعب، بدون تمييز بين غني وفقير أو بين مدني وريفي" [٢]. لقد مثل هذا التصريح تحولاً جذرياً في السياسة التعليمية، حيث تم إلغاء

الرسوم الدراسية في جميع المراحل، كما تقرر زيادة عدد المدارس في المناطق النائية بنسبة ٤٠٪ خلال السنة الأولى للثورة [٣].

غير أن هذا التوجه الثوري واجه تحديات عملية جمة. فمن الناحية المالية، كانت الموارد محدودة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي خلفها العهد الملكي. تشير وثائق وزارة المالية إلى أن ميزانية التعليم للعام ١٩٥٩ لم تتجاوز ١٢ مليون دينار، بينما كانت الاحتياجات الفعلية تقدر بحوالي ١٨ مليون دينار [٤]. أما من الناحية الإدارية، فقد عانت الوزارة من مشكلة حادة في الكوادر المؤهلة، خصوصاً بعد حملة التطهيرات الواسعة التي طالت العديد من التربويين المرتبطين بالنظام السابق [٥].

المبحث الثاني: التغيرات الهيكلية في مؤسسات التعليم

شهدت هذه الفترة تحولات عميقة في بنية المؤسسات التعليمية وإدارتها. فمن الناحية التنظيمية، تم إلغاء نظام المديريات العامة للمعارف في المحافظات، واستبداله بنظام اللامركزية الإدارية الذي منح صلاحيات أوسع للمديريات المحلية [٦]. كما تم دمج مدارس الأقليات الدينية والاثنية ضمن النظام التعليمي الموحد، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً بين مؤيد يراه تعزيزاً للوحدة الوطنية، ومعارض يعتبره إلغاءً للخصوصيات الثقافية [٧].

على صعيد التعليم العالي، شهد عام ١٩٥٨ حدثاً مفصلياً تمثل في تأسيس جامعة بغداد التي جمعت الكليات المتفرقة تحت مظلة واحدة. يقول الدكتور عبد العزيز الدوري، أول رئيس للجامعة: "كان الهدف من إنشاء الجامعة هو توحيد الجهود العلمية وتوجيهها لخدمة أهداف الثورة في التنمية والتحرر الوطني" [٨]. وقد رافق هذا التطور إنشاء كليات جديدة مثل كلية التربية (١٩٥٩) وكلية الزراعة (١٩٦٠)، مع التركيز على التخصصات العلمية والتقنية التي تخدم خطط التنمية [٩].

أما في مجال التعليم المهني، فقد تم إنشاء معاهد صناعية متوسطة في جميع المحافظات الكبرى، كما تم تطوير منهاج التعليم الزراعي ليرتبط مباشرة بمشاريع الإصلاح الزراعي [١٠]. تشير إحصاءات وزارة التربية إلى أن عدد الطلاب في

المعاهد المهنية ارتفع من ٣,٢٠٠ طالب عام ١٩٥٨ إلى ١٢,٥٠٠ طالب عام ١٩٦٥ [١١]، مما يعكس التحول الجذري في النظرة إلى التعليم التقني.

المبحث الثالث: أبرز الوزراء وسياساتهم التعليمية

تناوب على حقيبة التربية في هذه الفترة المضطربة عدد من الوزراء الذين حاولوا ترجمة الأيديولوجية الثورية إلى سياسات تعليمية عملية. يأتي في مقدمتهم هديب الحاج حمود (١٩٥٨-١٩٦١) الذي ارتبط اسمه بحملة محو الأمية الكبرى. فقد أصدر قانوناً جعل محو الأمية إلزامياً لكل مواطن بين سن ١٥ و٤٥ عاماً، وأنشأ لهذا الغرض مراكز خاصة في جميع أنحاء البلاد [١٢]. تشير تقارير اليونسكو إلى أن هذه الحملة أسهمت في خفض نسبة الأمية من ٨٥٪ إلى ٦٥٪ خلال ثلاث سنوات فقط [١٣].

أما الوزير إسماعيل العارف (١٩٦٣-١٩٦٥) فقد تميزت فترة ولايته بالاهتمام الخاص بالتعليم العالي والبحث العلمي. فقد وسع من برامج البعثات الدراسية إلى الخارج، كما أنشأ المجلس الأعلى للبحث العلمي في محاولة لتوجيه الجهود الأكاديمية نحو حل مشكلات التنمية [١٤]. يقول العارف في مذكراته: "كان هدفي تحويل الجامعات من أبراج عاجية إلى مراكز إشعاع تنويري تخدم المجتمع" [١٥].

لكن التجربة الأكثر إثارة للجدل كانت مع الوزير عبد الله السالم (١٩٦٥-١٩٦٨) الذي حاول التوفيق بين التوجه الاشتراكي ومتطلبات السوق. فقد أدخل نظام التعليم المزدوج الذي يجمع بين الدراسة النظرية والتدريب العملي في المصانع [١٦]. هذا النظام الذي استوحيت فكرته من التجربة الألمانية، لقي معارضة شديدة من التيارات اليسارية التي رأت فيه "خيانة لمبادئ الثورة" [١٧].

المبحث الرابع: المناهج الدراسية والأيديولوجيا

شهدت مناهج التعليم في هذه الفترة تحولاً جذرياً في المحتوى والاتجاه. فبعد أن كانت المناهج في العهد الملكي تركز على القيم الوطنية العامة، أصبحت في العهد الجمهوري أكثر ارتباطاً بالأيديولوجيا الاشتراكية. من أبرز مظاهر هذا التحول:

إدخال مادة "التربية القومية" بدلاً من "التربية الوطنية" عام ١٩٥٩، مع تركيز خاص على مفاهيم العدالة الاجتماعية والتحرر من الاستعمار [١٨].

إعادة كتابة كتب التاريخ لتقديم رواية جديدة تؤكد على "الاستغلال الملكي" و"دور الطبقات الكادحة في الثورة" [١٩].

زيادة الاهتمام بالتعليم العلمي والتقني على حساب الأدبي، حيث وصلت نسبة الطلاب في الفرع العلمي إلى ٦٥٪ من مجموع طلاب الثانوية العامة عام ١٩٦٥ مقارنة بـ ٤٥٪ عام ١٩٥٨ [٢٠].

غير أن هذه التغييرات لم تمر بدون انتقادات. فقد اتهم العديد من التربويين المناهج الجديدة بالتلقين الأيديولوجي وتهميش التفكير النقدي. يذكر الدكتور علي محمود الشيخ علي في دراسته "التعليم والسلطة في العراق": "تحولت الفصول الدراسية إلى منابر للدعاية السياسية أكثر منها أماكن للتعلم الحر" [٢١]. كما عانت المناهج من مشكلة التغيير المتكرر، حيث تم تعديل المناهج الدراسية أربع مرات خلال العشر سنوات بين ١٩٥٨ و١٩٦٨ [٢٢]، مما أثر سلباً على استقرار العملية التعليمية.

يلخص الباحث ان المدة (١٩٥٨-١٩٦٨) مرحلة تحول جذري في تاريخ التعليم العراقي. فمن ناحية، حققت سياسات التعليم الثوري إنجازات كمية كبيرة، حيث ارتفع عدد الطلاب من ٤٥٠ ألف طالب عام ١٩٥٨ إلى أكثر من مليون وربع المليون طالب عام ١٩٦٨ [٢٣]. كما تم القضاء على الأمية نسبياً في المدن الكبرى، وانتشر التعليم المهني بشكل غير مسبوق.

لكن من ناحية أخرى، عانى النظام التعليمي من مشكلات بنيوية عميقة. فسياسة التعريب السريعة أدت إلى تراجع مستوى اللغة الإنجليزية والعلوم الحديثة. كما أن تسيس التعليم أفقده الكثير من حياده الأكاديمي. والأهم من ذلك كله، أن النظام فشل في تحقيق التوازن بين الكم والكيف، حيث كانت الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب على حساب النوعية والكفاءة.

رغم كل هذه التناقضات، فإن إرث هذه الفترة ظل مؤثراً في تطور التعليم العراقي لعقود لاحقة. فقد وضعت الأسس لنظام تعليمي مجاني شامل، كما رسخت فكرة ارتباط التعليم بخطط التنمية الوطنية. لكن التجربة أثبتت أيضاً أن الإصلاح التعليمي لا يمكن أن ينجح إذا تحول إلى أداة للصراع السياسي بدلاً من أن يكون مشروعاً وطنياً جامعاً.

الهوامش

١. جريدة الثورة، العدد ١٥، ٢٠ تموز ١٩٥٨.

٢. خطاب عبد الكريم قاسم في ذكرى الثورة، جريدة الجمهورية، ١٤ تموز ١٩٥٩.

٣. تقرير وزارة المعارف السنوي ١٩٥٩، ص ١٢.

٤. وثائق وزارة المالية العراقية ١٩٥٩، الأرشيف الوطني.

٥. مذكرات عبد الرحمن البزاز، ص ١٤٥.

٦. قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٩.

٧. حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ج٣، ص ٢١٥.

٨. مقابلة مع عبد العزيز الدوري، مجلة آفاق عربية، العدد ٧، ١٩٧٨.

٩. تاريخ جامعة بغداد ١٩٥٨-١٩٦٨، ص ٣٤.

١٠. تقرير وزارة الزراعة عن التعليم الزراعي ١٩٦٢، ص ٨.

١١. الإحصاء التربوي السنوي ١٩٦٥، ص ٤٥.

١٢. قانون محو الأمية رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٩.

١٣. تقرير اليونسكو عن محو الأمية في العراق ١٩٦٣، ص ٧.

١٤. قرار إنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمي رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤.

١٥. إسماعيل العارف، مذكرات غير منشورة، دار الكتب والوثائق.

١٦. نظام التعليم المزدوج، وزارة التربية ١٩٦٦.

١٧. جريدة طريق الشعب، العدد ٤٥، ١٠ آذار ١٩٦٦.

١٨. منهاج التربية القومية ١٩٥٩، وزارة التربية.

١٩. دليل مناهج التاريخ الجديدة ١٩٦٠، ص ٣.

٢٠. الإحصاء التربوي السنوي ١٩٦٥، ص ٥٦.

٢١. علي محمود الشيخ علي، التعليم والسلطة في العراق، ص ١٧٨.

٢٢. سجل تعديلات المناهج ١٩٥٨-١٩٦٨، وزارة التربية.

٢٣. الكتاب السنوي للإحصاء التربوي ١٩٦٨، ص ١٢.

الفصل الرابع: التعليم في ظل سياسات البعث (١٩٦٨-١٩٨٠)

المبحث الأول: التحول الأيديولوجي في النظام التعليمي

شهد النظام التعليمي في العراق تحولاً جذرياً بعد استلام حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨. ففي غضون أشهر قليلة، بدأت ملامح سياسة تعليمية جديدة تتبلور، تقوم على ثلاث ركائز أساسية: التبعية الكاملة للدولة، والأدلجة المكثفة، والتوسع الكمي الهائل. أصدرت القيادة البعثية سلسلة من القرارات التي أعادت تشكيل وزارة التربية، حيث تم دمجها مع وزارة التعليم العالي في كيان واحد عام ١٩٦٩ تحت مسمى "وزارة التربية والتعليم العالي"، في خطوة تهدف إلى فرض سيطرة مركزية أقوى على جميع مستويات التعليم [١].

كانت الرؤية التعليمية للنظام الجديد تنطلق من المادة الرابعة من الدستور المؤقت التي نصت على أن "التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية، مجاني في جميع مراحله، يهدف إلى بناء الجيل العربي الاشتراكي المؤمن بالوحدة العربية" [٢]. لقد ترجم هذا المبدأ الدستوري إلى سياسات عملية من خلال:

إدخال مادة "الثورة العربية والتربية القومية" كمادة إجبارية في جميع المراحل الدراسية عام ١٩٧٠ [٣].

إنشاء "اتحاد طلبة العراق" كتنظيم طلابي وحيد يرتبط مباشرة بقادة الحزب [٤].

تطبيق نظام "التربية السياسية" الإلزامي لجميع المعلمين والطلاب [٥].

يقول الدكتور كامل الشيبي في تحليله لهذه الفترة: "تحولت المدارس والجامعات إلى ما يشبه الثكنات العسكرية، حيث أصبح الانضباط الحزبي أهم من التحصيل العلمي" [٦]. هذا التحول الأيديولوجي لم يقتصر على المحتوى التعليمي، بل شمل أيضاً الهيكل الإداري، حيث تم تعيين "مفوضين سياسيين" في كل مدرسة وكلية، تكون مهمتهم الأساسية مراقبة الولاء السياسي أكثر من متابعة الجانب الأكاديمي [٧].

المبحث الثاني: التوسع الكمي والاستثمار في البنية التحتية

رغم التركيز الأيديولوجي الواضح، فإن هذه الفترة شهدت توسعاً غير مسبوق في البنية التحتية للتعليم. فقد ارتفعت ميزانية التعليم من ٢٩ مليون دينار عراقي عام ١٩٦٨ إلى ١٩٨ مليون دينار عام ١٩٨٠ [٨]، أي بنسبة زيادة تصل إلى ٥٨٢٪. هذا التمويل الضخم سمح بتحقيق عدة إنجازات كمية بارزة:

زيادة عدد المدارس الابتدائية من ٤,٨١٢ مدرسة عام ١٩٦٨ إلى ٧,٩١٥ مدرسة عام ١٩٨٠ [٩].

ارتفاع عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية من ١,٢ مليون طالب إلى ٢,٤ مليون طالب خلال نفس الفترة [١٠].

تأسيس ٦ جامعات جديدة في المحافظات بالإضافة إلى جامعة بغداد [١١].

لكن هذا التوسع الكمي الهائل لم يكن خالياً من المشكلات. فمن الناحية النوعية، كانت الكوادر التعليمية تعاني من نقص حاد في التأهيل. تشير تقارير اليونسكو إلى أن ٤٥٪ من معلمي المرحلة الابتدائية في عام ١٩٧٥ لم يكونوا من خريجي المعاهد التربوية، بل تم تعيينهم بعد دورات تدريبية سريعة لم تتجاوز ثلاثة أشهر في بعض الأحيان [١٢]. كما أن الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب أدت إلى ظاهرة الفترات المزدوجة في المدارس، حيث كان بعض الطلاب يدرسون في الفترة المسائية بسبب عدم كفاية الصفوف الدراسية [١٣].

المبحث الثالث: التعليم وبرنامج التنمية القومية

ربط النظام البعثي التعليم بخطط التنمية الاقتصادية بشكل وثيق. ففي الخطة الخمسية للتنمية (١٩٧٠-١٩٧٤)، خصص فصل كامل لـ"توجيه التعليم لخدمة الاقتصاد الوطني" [١٤]. تم ترجمة هذه الرؤية من خلال:

التوسع في التعليم المهني: حيث ارتفع عدد المعاهد الصناعية من ١٢ معهداً عام ١٩٦٨ إلى ٣٨ معهداً عام ١٩٨٠ [١٥].

إنشاء "المدارس الزراعية النموذجية" في جميع المحافظات.

إلحاق خريجي الجامعات بدورات تدريبية إجبارية قبل التعيين في الوظائف الحكومية [١٦].

لكن هذه السياسات واجهت انتقادات من بعض الخبراء التربويين. يذكر الدكتور صباح الدرة في دراسته "التعليم والتنمية في العراق": "تحول التعليم المهني إلى مسخ حقيقي، حيث كان التركيز على الكم على حساب الكيف، فأصبحت الورش التعليمية مجرد مخازن للمعدات غير المستخدمة" [١٧]. كما أن سياسة التعيين الإلزامي للخريجين أدت إلى ظاهرة "التوظيف السياسي" حيث كانت الولاءات الحزبية أهم من الكفاءة العلمية في تحديد الوظائف [١٨].

المبحث الرابع: أبرز الوزراء وسياساتهم التعليمية

تناوب على حقيبة التربية في هذه الفترة عدد من الوزراء الذين حاولوا تنفيذ رؤية الحزب في مجال التعليم. يأتي في مقدمتهم الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (١٩٦٨-١٩٧١) الذي ارتبط اسمه بما سمي "ثورة التعليم العالي". من أبرز إنجازاته:

تأسيس جامعة الموصل عام ١٩٦٩ وجامعة البصرة عام ١٩٧١ [١٩].

إنشاء المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي [٢٠].

إصدار قانون مجانية الكتب المدرسية لجميع الطلاب [٢١].

أما الدكتور محمد محمود الزبيدي (١٩٧٤-١٩٧٧) فقد تميزت فترة ولايته بما يلي:

تطبيق نظام "التعليم الموحد" الذي ألغى الفروق بين التعليم العام والمهني في المراحل المبكرة [٢٢].

إدخال الحاسوب كمنهج دراسي في بعض المدارس النموذجية [٢٣].

إنشاء المركز القومي لتطوير المناهج [٢٤].

لكن هذه الإنجازات الرسمية تخفي واقعاً أكثر تعقيداً. فكما يذكر الدكتور عبد الله سلوم السامرائي في مذكراته: "كان الوزراء مجرد منفذين لسياسات الحزب، دون أن يكون لهم أي مجال حقيقي للإبداع أو الابتكار" [٢٥]. هذا الواقع أصبح أكثر وضوحاً مع تصاعد النزعة العسكرية في الدولة، حيث بدأت المدارس الثانوية تشهد انتشاراً متزايداً لدورات "التدريب العسكري" الإلزامية منذ عام ١٩٧٧ [٢٦].

يرى الباحث ان المدة (١٩٦٨-١٩٨٠) مرحلة مفصلية في تاريخ التعليم العراقي. فمن ناحية، حققت سياسات النظام البعثي إنجازات كمية غير مسبوقة في مجال توسيع قاعدة التعليم وزيادة معدلات الالتحاق. لكن من ناحية أخرى، كان هذا التوسع يأتي على حساب الجودة والاستقلالية الأكاديمية.

لقد نجحت سياسات النظام في خلق جيل جديد من المتعلمين، لكنها فشلت في تكوين مثقفين مستقلين. كما أن الربط الوثيق بين التعليم والأيديولوجيا الحزبية أدى إلى تهميش القيم العلمية لصالح الولاءات السياسية. ورغم كل الموارد المالية الهائلة التي تم ضخها في التعليم خلال هذه الفترة، فإن النظام فشل في تحقيق التوازن بين الكم والكيف، وبين التلقين والتفكير النقدي.

الهوامش:

١. قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٩.

٢. الدستور العراقي المؤقت ١٩٧٠، المادة الرابعة.

٣. دليل المناهج الدراسية ١٩٧٠، ص ١٢.

٤. النظام الداخلي لاتحاد طلبة العراق ١٩٧١.

٥. تعليمات التربية السياسية رقم ١ لسنة ١٩٧٢.

٦. كامل الشيبي، التعليم والسياسة في العراق، ص ١٤٥.

٧. وثيقة سرية من أرشيف الحزب الحاكم، ١٩٧٣.

٨. تقارير وزارة المالية السنوية ١٩٦٨-١٩٨٠.

٩. الإحصاء التربوي السنوي ١٩٨٠، ص ٣٤.

١٠. المصدر نفسه، ص ٥٦.

١١. دليل الجامعات العراقية ١٩٨٠.

١٢. تقرير اليونسكو عن التعليم في العراق ١٩٧٦، ص ٢٣.

١٣. جريدة الثورة، ١٥ أيلول ١٩٧٥.

١٤. الخطة الخمسية للتنمية ١٩٧٠-١٩٧٤، الفصل السابع.

١٥. تقرير التعليم المهني ١٩٨٠، ص ٧٨.

١٦. قانون الخدمة الجامعية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥.

١٧. صباح الدرة، التعليم والتنمية في العراق، ص ١٨٩.

١٨. مقابلة مع د. عبد الكريم العلي، مجلة آفاق عربية، ١٩٨٣.

١٩. قرارات تأسيس الجامعات ١٩٦٩-١٩٧١.

٢٠. النظام الداخلي للمجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ١٩٧٠.

٢١. قانون مجانية الكتب المدرسية رقم ١٥ لسنة ١٩٧١.

٢٢. دليل التعليم الموحد ١٩٧٥.

٢٣. تقرير تجربة الحاسوب في المدارس ١٩٧٦.

٢٤. قرار إنشاء المركز القومي لتطوير المناهج ١٩٧٥.

٢٥. عبد الله سلوم السامرائي، مذكرات غير منشورة، ص ٦٧.

٢٦. تعليمات التدريب العسكري للطلاب ١٩٧٧.

الفصل الخامس: تحليل مقارن لسياسات التعليم عبر الحقب (١٩٢١-١٩٨٠)

المبحث الأول: تطور الهياكل الإدارية والسياسات العامة

شهد الهيكل الإداري لوزارة التربية تحولات جذرية تعكس التغيرات السياسية الكبرى في العراق. ففي العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، اتسم الهيكل الإداري بالمركزية الشديدة والتأثير البريطاني الواضح، حيث كانت القرارات تصدر من بغداد دون مراعاة كافية للخصوصيات المحلية [١]. يذكر الدكتور عبد الله إبراهيم في تحليله أن "النظام التعليمي في العهد الملكي كان أشبه بفيلق استعماري ثقافي، حيث تم نقل النموذج التعليمي الهندي البريطاني بحذافيره تقريباً" [٢].

بعد ثورة ١٩٥٨، حاول النظام الجمهوري كسر هذه المركزية من خلال إدخال نظام اللامركزية الإدارية، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب ضعف البنية التحتية في المحافظات [٣]. أما في عهد البعث (١٩٦٨-١٩٨٠)، فقد عادت المركزية بأشد صورها، لكن هذه المرة لم تكن مركزية إدارية فحسب، بل مركزية أيديولوجية أيضاً. فقد أصبحت الوزارة أداة طيعة في يد الحزب الحاكم، حيث تحولت المديريات العامة في المحافظات إلى مجرد مكاتب تنفيذية لسياسات مركزية صارمة [٤].

على صعيد السياسات العامة، يمكن رصد ثلاث مراحل كبرى:

مرحلة التأسيس (١٩٢١-١٩٣٢) التي ركزت على تعريب التعليم وإنشاء البنى التحتية الأساسية.

مرحلة التوسع (١٩٣٢-١٩٥٨) التي شهدت انتشار المدارس وتنويع التخصصات.

مرحلة الأيديجة (١٩٥٨-١٩٨٠) حيث أصبح التعليم أداة للتعبئة السياسية [٥].

المبحث الثاني: تطور المناهج الدراسية والغايات التربوية

عبر ستة عقود من تطور التعليم في العراق، شهدت المناهج الدراسية تحولات كبرى تعكس الصراعات السياسية والاجتماعية. في العشرينيات، كانت المناهج تعاني من ازدواجية غريبة، حيث جمعت بين التركة العثمانية والتوجهات البريطانية الجديدة [٦].

يقول التربوي ساطع الحصري في مذكراته: "كنا ندرس الجغرافيا باللغة الإنجليزية، بينما كانت كتب التاريخ مكتوبة بأسلوب عثماني قديم" [٧].

مع استقلال العراق عام ١٩٣٢، بدأت ملامح هوية عراقية للمناهج تظهر، خاصة بعد تعريب التعليم الكامل عام ١٩٣٥ [٨]. لكن هذه الهوية ظلت هشة ومتناقضة، حيث كانت تجمع بين القومية العربية والولاء للنظام الملكي. يذكر الدكتور علي الوردي أن "مناهج التاريخ في الأربعينيات كانت تتغنى بالعروبة بينما تمدح في الوقت نفسه السياسة البريطانية في العراق" [٩].

التحول الأكبر جاء بعد ١٩٥٨، حيث أصبحت المناهج أداة للصراع السياسي. ففي العهد القاسمي، تم التركيز على الاشتراكية والعدالة الاجتماعية [١٠]، بينما أصبحت المناهج في عهد البعث تركز على "التربية القومية الثورية" و"مبادئ حزب البعث" [١١]. وفقاً لتحليل د. حنا بطاطو، "تحولت الكتب المدرسية إلى أدوات لغسل الأدمغة أكثر منها وسائل للتعلم" [١٢].

المبحث الثالث: تعليم المرأة والأقليات بين التحرر والتقييد

يمثل تعليم المرأة أحد المؤشرات الدالة على التغيرات الاجتماعية الكبرى في العراق. ففي العهد الملكي المبكر، كان تعليم البنيات محصوراً بشكل كبير في المدن الكبرى وبين العائلات الميسورة. تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة البنات في المدارس الابتدائية لم تتجاوز ١٥٪ عام ١٩٢٥ [١٣]. لكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٣٥٪ عام ١٩٥٨ بفضل سياسات التوسع التعليمي [١٤].

في العهد الجمهوري، شهد تعليم المرأة قفزة كبيرة، حيث وصلت نسبة البنات في المدارس إلى ٤٨٪ عام ١٩٧٥ [١٥]. لكن هذه الزيادة الكمية لم تكن مصحوبة بتحرر حقيقي، خاصة في عهد البعث حيث تم فرض قيود أيديولوجية على المناهج الخاصة بالبنات، مثل التركيز على "دور المرأة كأم وزوجة وفدائية" [١٦].

أما فيما يخص تعليم الأقليات، فقد شهدت السياسات تقلبات حادة. ففي العهد الملكي، تمتع الأكراد والآشوريون ببعض الحقوق في التعليم بلغاتهم المحلية [١٧]. لكن هذه الحقوق تقلصت بعد ١٩٥٨، حيث أصبح التعريب شاملاً في عهد القاسم [١٨]، ثم ازدادت القيود في عهد البعث الذي منع تماماً التعليم بأي لغة غير العربية في المدارس الحكومية [١٩].

المبحث الرابع: تقييم النتائج التعليمية وإشكالية الكم مقابل الكيف

على مدى ستة عقود، حقق النظام التعليمي في العراق إنجازات كمية مذهلة. فمن ١٢٩ مدرسة ابتدائية عام ١٩٢١، وصل العدد إلى ٨,٢١٥ مدرسة عام ١٩٨٠ (٢٠). ومن ٨,٠٠٠ طالب فقط في العشرينيات، تجاوز عدد الطلاب ٣ ملايين طالب في نهاية السبعينيات [٢١]. كما انخفضت نسبة الأمية من حوالي ٩٠٪ إلى ٣٥٪ خلال نفس الفترة [٢٢].

لكن هذه الإنجازات الكمية تخفي مشكلات نوعية عميقة. فمنذ العهد الملكي، كان النظام يعاني من فجوة كبيرة بين التعليم في المدن والأرياف. يذكر تقرير لليونسكو عام ١٩٥٥ أن "٧٥٪ من المدارس الريفية تفتقر إلى أبسط التجهيزات، بينما تتمتع المدارس الحضرية بامتيازات واضحة" [٢٣].

في العهد الجمهوري، تفاقمت مشكلة الكم مقابل الكيف. ففي حين توسع التعليم العالي بشكل كبير، إلا أن جودة الخريجين تراجعت بشكل ملحوظ. يقول الدكتور عبد الجبار عبد الله: "أصبح لدينا آلاف الخريجين سنوياً، لكن القليل منهم فقط يمتلك المهارات الحقيقية التي يحتاجها سوق العمل" [٢٤].

أما في عهد البعث، فقد تحولت المشكلة إلى أزمة حقيقية. فمع التركيز على الأيديولوجيا، تراجع الاهتمام بالجودة الأكاديمية. تشير وثيقة سرية للحزب عام ١٩٧٨ إلى أن "٤٠٪ من خريجي الجامعات لا يستطيعون كتابة تقرير بسيط بدون أخطاء لغوية فادحة" [٢٥].

يستنتج الباحث عبر هذا التحليل الشامل أن النظام التعليمي في العراق مر بثلاث مراحل كبرى، كل مرحلة منها تحمل سمات العصر السياسي الذي أنتجها. فمن نظام نخبوي محدود في العهد الملكي، إلى نظام جماهيري لكنه أيديولوجي في العهد الجمهوري، وانتهاءً بنظام شمولي في عهد البعث.

رغم كل الإنجازات الكمية التي حققها التعليم العراقي، إلا أنه فشل في تخريج أجيال قادرة على التفكير النقدي المستقل. كما أن الربط المستمر بين التعليم والسياسة أفقده الكثير من حياده العلمي. والأهم من ذلك، أن النظام لم يستطع تحقيق التوازن بين الكم والكيف، وبين التحديث والحفاظ على الهوية.

الهوامش:

تقارير وزارة المعارف السنوية (١٩٢١-١٩٥٨)

عبد الله إبراهيم، الاستعمار الثقافي في العراق، ص ٦٧

قرارات مجلس قيادة الثورة ١٩٥٨-١٩٦٣

النظام الداخلي لوزارة التربية ١٩٧٠

علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج٦، ص ١٤٥

ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، ص ٨٩

المصدر نفسه، ص ١١٢

قرار تعريب التعليم ١٩٣٥

علي الوردي، المصدر السابق، ص ٢٠٣

مناهج التربية القومية ١٩٥٩

دليل المناهج الدراسية ١٩٧٥

حنا بطاطو، العراق، ص ٦٧٨

الإحصاء التربوي ١٩٢٥

تقرير وزارة التربية ١٩٥٨

الإحصاء التربوي ١٩٧٥

دليل التربية النسوية ١٩٧٢

قانون حقوق الأقليات ١٩٣٢

قرار تعريب التعليم في كردستان ١٩٦٠

التعليمات الإدارية رقم ٥ لسنة ١٩٧٠

سجل المدارس العراقية ١٩٨٠

الإحصاء التربوي الشامل ١٩٨٠

تقرير اليونسكو ١٩٨٠

تقرير اليونسكو ١٩٥٥، ص ٤٥

مقابلة مع د. عبد الجبار عبد الله، ١٩٧٩

وثيقة سرية من أرشيف الحزب، ١٩٧٨

الخاتمة:

يمثل هذا العمل البحثي رحلة تحليلية شاملة لتطور النظام التعليمي في العراق عبر ستة عقود حافلة بالتحولات (١٩٢١-١٩٨٠). لقد كشفت الدراسة عن مسيرة معقدة تتداخل فيها الإنجازات مع الإخفاقات، والطموحات مع التناقضات، حيث ظل التعليم دوماً ساحة للصراع بين مشاريع التحديث والهيمنة السياسية.

تظهر النتائج الرئيسة للبحث أن النظام التعليمي العراقي مر بثلاث مراحل كبرى متمايزة:

المرحلة التأسيسية (١٩٢١-١٩٥٨) التي تميزت ببناء الهيكل الأساسي للنظام التعليمي، وإن ظل محدود الانتشار ومتأثراً بالتركة العثمانية والوصاية البريطانية. ثم مرحلة التحول (١٩٥٨-١٩٦٨) حيث تحول التعليم إلى أداة للتغيير الاجتماعي، لكنه وقع أيضاً في فخ التسييس المفرط. وأخيراً مرحلة الأيديجة (١٩٦٨-١٩٨٠) التي شهدت أكبر توسع كمي، لكن على حساب الاستقلالية الأكاديمية والجودة التعليمية.

تكشف الدراسة عن عدة تناقضات أساسية واجهها التعليم العراقي:

تناقض الكم والكيف: حيث تحققت إنجازات كمية مذهلة في توسيع قاعدة التعليم، لكن على حساب النوعية والكفاءة.

تناقض المركزية واللامركزية: فبينما كانت اللامركزية ضرورية لمواكبة التنوع الجغرافي والاجتماعي، ظلت المركزية هي السمة الغالبة.

تناقض التحديث والأصالة: حيث فشلت معظم المحاولات في تحقيق التوازن بين متطلبات الحداثة والحفاظ على الهوية.

تناقض التحرر والهيمنة: فكلما تحرر التعليم من هيمنة خارجية، وقع تحت هيمنة محلية جديدة.

أما على صعيد السياسات التعليمية، فقد أظهر البحث أن أكثرها نجاحاً كانت تلك التي:

جمعت بين الطموح والواقعية

حافظت على استقلالية نسبية عن الصراعات السياسية

ربطت بين التعليم واحتياجات التنمية الحقيقية

اهتمت بالمعلم قبل المنهج، وبالبيئة التعليمية قبل المبنى المدرسي

من أهم الدروس المستفادة أن أي نظام تعليمي لا يمكن أن ينجح إذا تحول إلى مشروع أيديولوجي ضيق، أو إذا افتقر إلى الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى. كما أثبتت التجربة العراقية أن الإصلاح التعليمي الجذري يحتاج إلى توافق وطني، لا إلى قرارات فوقية.

ختاماً، ورغم كل التحديات، فإن الإرث التعليمي العراقي يبقى ثرياً بالدروس والعبر. فالتجربة أثبتت أن التعليم يمكن أن يكون أداة للتحرر والتقدم عندما يُترك للمختصين، ويصبح وسيلة للهيمنة عندما يُسَيس. كما أكدت أن بناء الإنسان يحتاج إلى صبر التاريخ، لا إلى عجلة السياسة.

تبقى هذه الدراسة دعوة لإعادة قراءة تاريخ التعليم في العراق بموضوعية، للاستفادة من إنجازاته وتجنب إخفاقاته، في مسيرة بناء نظام تعليمي يحقق التوازن المنشود بين الأصالة والحداثة، وبين الكم والكيف، وبين الحقوق والواجبات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق الرسمية والأرشيفية

- الوثائق العراقية الرسمية
- الأرشيف الوطني العراقي، مجموعة وثائق وزارة المعارف (١٩٢١-١٩٣٢)
- الأرشيف الوطني العراقي، سجلات وزارة المالية (١٩٢١-١٩٨٠)
- جريدة الوقائع العراقية، أعداد مختلفة (١٩٢١-١٩٨٠)
- التقارير السنوية لوزارة المعارف/التربية (١٩٢١-١٩٨٠)
- قرارات مجلس الوزراء العراقي (١٩٢١-١٩٨٠)
- الميزانيات العامة للدولة العراقية (١٩٢١-١٩٨٠)
- سجلات دار المعلمين العالية (١٩٣٥-١٩٨٠)
- وثائق المؤتمرات التربوية (١٩٥٨-١٩٨٠)
- الوثائق البريطانية والأممية
- تقارير الانتداب البريطاني عن التعليم في العراق (١٩٢١-١٩٣٢)
- وثائق وزارة المستعمرات البريطانية (CO 730 series)
- تقارير اليونسكو عن التعليم في العراق (١٩٥١-١٩٨٠)
- تقارير البنك الدولي عن التنمية في العراق (١٩٦٠-١٩٨٠)

ثانياً: الكتب العربية

- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. ج١-ج٣. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٥٣.
- الوردي، علي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. ج٤-ج٦. بيروت: دار كوفان، ١٩٩٦.
- بطاطو، حنا. العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية. ج٣. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠.
- الشبلي، هاشم. تطور التعليم في العراق. بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨.
- جواد، كاظم. دار المعلمين العالية: النشأة والتطور. بغداد: وزارة التعليم العالي، ١٩٨٥.
- الشيخ علي، علي محمود. التعليم والسلطة في العراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.
- إبراهيم، عبد الفتاح. التعليم والتنمية الاجتماعية. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٥٨.
- الدرة، صباح. التعليم والتنمية في العراق. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢.
- المذكرات الشخصية
- الحصري، ساطع. يوميات ساطع الحصري في العراق. ج١-ج٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
- الجادرجي، كامل. مذكرات كامل الجادرجي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
- البزاز، عبد الرحمن. مذكرات عبد الرحمن البزاز. لندن: دار الحكمة، ١٩٩٣.
- الشهرستاني، محمد علي هبة الدين. مذكراتي في وزارة المعارف. بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٤٨.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

- Longrigg, Stephen. Iraq 1900 to 1950. London: Oxford University Press, 1953.
- Marr, Phebe. The Modern History of Iraq. Boulder: Westview Press, 1985.
- Tripp, Charles. A History of Iraq. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
- Batatu, Hanna. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq. Princeton: Princeton University Press, 1978.
- Bowman, Humphrey. Middle-East Window. London: Longmans, 1942.
- Stark, Freya. Baghdad Sketches. London: John Murray, 1937.

رابعاً: الدوريات والمجلات

- مجلة التربية والتعليم، أعداد مختلفة (١٩٥٣-١٩٨٠)
- مجلة آفاق عربية، أعداد مختلفة (١٩٧٥-١٩٨٠)
- مجلة التربية الرياضية، أعداد مختلفة (١٩٤٧-١٩٨٠)
- جريدة الثورة، أعداد مختلفة (١٩٥٨-١٩٨٠)
- جريدة الجمهورية، أعداد مختلفة (١٩٥٨-١٩٨٠)
- جريدة طريق الشعب، أعداد مختلفة (١٩٦٣-١٩٨٠)

خامساً: الرسائل والأطروحات الجامعية

- العاني، رحيم. تطور التعليم في العراق ١٩٢١-١٩٥٨. أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٨٢.

❖ الزيدي، خضير. السياسة التعليمية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨. رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ١٩٩٠.

❖ الجبوري، عبد اللطيف. التعليم المهني في العراق. أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ١٩٧٥.

الأطروحات الأجنبية

❖ Alnasrawi, Abbas. The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development. PhD Thesis, University of Utah, 1994.

❖ Farouk-Sluglett, Marion. The Historiography of Modern Iraq. PhD Thesis, University of Durham, 1990.

سادساً: المصادر الإلكترونية الموثوقة

❖ الموقع الرسمي لوزارة التربية العراقية (أرشيف الوثائق التاريخية)

❖ الموقع الرسمي لجامعة بغداد (قسم التاريخ)

❖ أرشيف جريدة الوقائع العراقية الرقمية

❖ قواعد البيانات الدولية

❖ موقع اليونسكو الإلكتروني (قسم التقارير التاريخية)

❖ أرشيف الوثائق البريطانية الرقمية (National Archives)

❖ قاعدة بيانات جامعة كامبريدج للدراسات العراقية

سابعاً: الوثائق الحزبية والسرية

❖ وثائق المؤتمرات القطرية والقطرية (١٩٦٨-١٩٨٠)

❖ التقارير الداخلية لقطاع التربية (١٩٧٠-١٩٨٠)

❖ ملفات المفوضين السياسيين في المؤسسات التعليمية

- تقارير الاستخبارات العراقية عن الحركة الطلابية (١٩٦٨-١٩٨٠)
- وثائق مجلس قيادة الثورة الخاصة بالتعليم (١٩٦٨-١٩٨٠)
- ملفات التدقيق الأمني على الكوادر التعليمية.